

نجاح الانتخابات في تونس رهين الالتزام المجتمعي

عدم المشاركة في التصويت يعني التطبيع مع الأوضاع الاجتماعية الرديئة



الانتخابات قد تغير مصير شعب

لاثق وتكوين أسرة تعيش حياة كريمة... هذا إذا لم يكن العاطل عن العمل مسؤولاً عن أسرة، ففقره يعيش يوماً كابوس تدبير نفقات المنزل وتعليم الأطفال وتوفير الماكمل والملبس والرعاية الصحية.. فكيف تضمن حل مشكلة هؤلاء؟ وهل تدرج حجم المسؤولية الضخمة التي أنت مقبل عليها؟

وتضيف أن "12 مليون تونسي وتونسية ينتظرون من يصل كل مشاكلهم: كيف يمكنك أن تواجه النظرات النارية في أعينهم والإحساس بالغضب والفقر وخيبة الأمل المتمكن من أفئدتهم لأنك لم ولن تستطيع أن تكون في عهدهم فضلاً عن عجزك عن الإيفاء بكل الوعود التي تقدمها الآن بكل استخفاف وعدم مسؤولية، بل وباستهزاء بمستقبل أجيال سوف تلغك إلى أبد الدهر".

ويؤكد مراقبون أنه إذا قاطع التونسيون الانتخابات فإنها ستتحول إلى عيد لأنصار الأحزاب الكبرى وبالتالي العودة إلى ما قبل 2010. تلك الأحزاب، وهي أساساً حركة النهضة والحزب الأقوى ذو المرجعية الدستورية الذي لم تتضح بعد ملامحه.

ويرجح خبراء أن المشروع السياسي الجديد ليوسف الشاهد وفقاً لخارطة

التحالفات السياسية الجديدة، سوف يكون الراجح الحقيقي من هذا الفراغ. إذ لها خزائنها الانتخابية من الأنصار والتابع والموالين والذين سوف يخرجون للتصويت التزاماً بالواجب الحزبي وبالتالي سوف تهدينا انتخابات 2019 ذات الخارطة الحزبية الحاكمة.

وفي المحصلة ماذا يعني عدم خروجك للتصويت في الانتخابات القادمة؟ هو يعني استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه أي استمرار نفس المزجج بالمنطق مادام الدين لتطبيقه على واقعهم.

أن يخرج للتصويت لتغيير هذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإما عليه التصالح مع مجمل الأزمات التي يعيشها مثل ارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة التضخم وتراجع الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والنقل ونقص الأدوية وارتفاع معدلات الجريمة وتنامي مجمل الظواهر الاجتماعية السلبية بسبب انتشار المخدرات والعنف.

وتعتبر فئة الشباب بين 18 و40 سنة الأبرز بنسبة 60 بالمئة من كتلة الناخبين التونسيين. وبين سبب الأراء أجرته منظمة "أنا يقظ" في السنة الماضية أن 69 بالمئة من الشباب أعربوا عن عدم ثقتهم في الأحزاب السياسية فيما أعرب 55 بالمئة من الشباب عن عدم ثقتهم في مؤسسة رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

ولا تتجاوز نسب الانخراط الحزبي 2.7 بالمئة في حين أن نسبة حضور الشباب من الجنسين إلى الاجتماعات الحزبية والانتخابية تقارب 22.3 بالمئة. وتساءل خديجة معلى "أنت أو أنت، يا من ترشحت أو ترشحت لأعلى المناصب في الدولة: رئاسة الجمهورية، لتكون مسؤولاً عن أمن وأمان شعب بأسره بكل ما تحمله العبارات من معان، هل تقدر حجم المسؤولية التي تدعي أنك أهل لها؟ فمثلاً، هل لديك حل لمشكلة مليون شاب وشابة، عاطلين عن العمل ويعيشون على حلم إيجاده، وحلم الحصول على مسكن

الدول عموماً أن يتولى مقاليد الحكم والمسؤولية فيها أشخاص متطوّلون على السياسة وخدمة الوطن. وتمثل الانتخابات القادمة إحدى المراحل المهمة لمتابعة تطوّر النظام السياسي في تونس وإسهامه في ديمقراطية النظام وبالتالي تطور المجتمع.

ما تعنيه عدم المشاركة

يتخوف مراقبون من العزوف عن المشاركة. ويرى أكثر المحللين للشأن السياسي أن قرار عدم المشاركة في الانتخابات البلدية الماضية يعكس حالة من العزوف عن كل الاستحقاقات الانتخابية القادمة، حيث ترجع أسباب ذلك إلى خيبة أمل يشعر بها أبناء الشعب تجاه السياسيين، نظراً إلى عدم الإيفاء بالوعود التي تم إطلاقها خلال الحملات الانتخابية بالإضافة إلى تأثيرات ظاهرة الاقتراب السياسي للشباب.

ويبلغ عدد المسجلين في السجل الانتخابي حوالي 7 ملايين و200 ألف تونسي وتونسية، أي بما يعادل حوالي 80 بالمئة من نسبة الجسم الانتخابي، وهو ما يفوق المعايير الدولية التي اشتهرت أن يضمّ السجل الانتخابي ثلثي الجسم الانتخابي على الأقل.

وتكمن أهمية المشاركة الانتخابية في أهمية شعور الناخب بمدى تأثير صوته الانتخابي في العملية الانتخابية، وبالتالي تغيير مصير الشعب، ووضع ويقول مراقبون إن رهانات الانتخابات المقبلة ليس أقل من خلاص البلاد، وإنقاذها بعد إخفاقات منظومات الحكم الناتجة عن انتخابات 2011 و2014، وأوضاع خيبة الأمل والاستياء والإحباط التي طغت على المجتمع التونسي. ومن سلبيات المرحلة في تاريخ تونس التهافت على المناصب العليا حتى ولو لم يكن الساعي أهلاً لها، فآفة

وينظر علماء الاجتماع للمشاركة السياسية على أنها سلوك اجتماعي يعتمد على نشاطات وجهود سياسية مختلفة يقوم بها أفراد المجتمع بهدف تحقيق أهداف تفيد المصلحة العامة.

وتعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية والتعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب. وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الانتماء والاهتمام بالشأن العام، والمشاركة هي أرقى تعبير عن المواطنة التي تمثل الانتخابات في المرحلة الراهنة.

وقد بلغ عدد المسجلين الجدد للانتخابات التشريعية والرئاسية المليون ونصف المليون مسجل، 54 منهم من الإناث وحوالي 60 بالمئة من الشباب (بين 18 و35 سنة)، وفق ما صرح به نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فاروق بو عسكر.

رغم خذلانهم من طرف السياسيين الذين تفرغوا للصراعات العقيمة، أثبت التونسيون أنهم شعب يعرف الالتزام بالمواعيد الوطنية الكبرى. وتعتبر الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها غدا الأحد موعداً وطنياً مهماً، فهل سيظهر التونسيون التزامهم؟

تونس - يضرب التونسيون الأحد موعداً مع الانتخابات الرئاسية. يكتسي الموعد أهمية كبرى في المجتمع التونسي رغم أن النظام السياسي الذي نص عليه دستور 2014 نظام "هجين"، فلا هو رئاسي ولا هو برلماني وقد ضغطت حركة النهضة الإسلامية لصياغته لتضمن لها نفوذاً وحضوراً دائماً.

ويدرك التونسيون تعقيد نظامهم السياسي، وحتى غرائبه، بسبب تجرّبة عديمة النفع للسلطة التنفيذية، وتفتت السلطة التشريعية، كنتيجة مباشرة للقانون الانتخابي ونظام الاقتراع الذي تم اختياره من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. ليس من الصعب أن نفهم من الذي حيك كل هذه التدابير وكيف تضمن له التمكن والسيطرة على كل السلطات، من خلال موقعه المحوري في البرلمان؟

بالنسبة لصلاحيات الرئيس، فإن هناك روايتين الأولى تبدو مكررة تدعي أن لها صلاحيات محدودة تهم فقط الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، إضافة إلى مجلس الأمن القومي.

ويبدو أن من اعتمد هذه الرواية شرع مباشرة لإمكانية تولي شخصية متواضعة القدرات لهذا المنصب، تتكفي بتمثيل الدولة وتأمين الالتزامات والمهام البروتوكولية.

غير أنه إلى جانب تفوق رئيس الدولة، نتيجة لانتخابه بالاقتراع العام، فهو الضامن للدستور، أي الوصي على احترام ما ينص عليه الدستور، إذ أن الرئيس مطالب بأن يراقب ويتصرف لضمان تنفيذ الدستور لخدمة جميع المواطنين دون تمييز، وبالتالي أن تكون له رؤية وتصور لكل ذلك.

ثقافة سياسية متواضعة

رغم أن التونسيين لا يتمتعون بثقافة سياسية عريقة، ذلك أنهم لا يزالون يتحسسون خطواتهم الأولى في تجربة الديمقراطية، إلا أنهم ياملون من وراء تجربتهم في تأسيس ديمقراطية قد تغير وجه المجتمع. وتتمثل الثقافة السياسية الولاء والانتماء والشريعة وخاصة المشاركة السياسية.

رئيسة.. لم لا



لينت حرابوي صحافية تونسية

باعتباره أعلى المعايير في أي بلد ديمقراطي، ينبغي أن ينحس الدستور في سيادة القانون التي يضمنها القضاء بأحكامهم البالغة وقراراتهم الملمزة بحفظ سيادة الدولة. لذلك يكتب منصب القاضي قيمة قانونية ورمزية وأخلاقية، حتى أنه يعتبر أهم منصب على الإطلاق في الديمقراطيات التي تحترم نفسها على الأقل.

في تونس تشغل المرأة منصب قاضية منذ عقود. وقد ارتفع عدد القاضيات بنسبة 40 بالمئة في عام 2016 عما كان عليه في عام 2008. وتعتبر أمنة شاتويوس أول من نالت لقب قاضية تونسية في عام 1968، إلا أنها قبل أن تحكم في أي قضية، انتقلت للعمل في السلك الدبلوماسي.

وقالت جوييدة قبقة، أول قاضية تونسية مارست المهنة سنة 1972، "إنه لم يكن من السهل أن أثبت نفسي في مهنة تذكورية بامتياز في مجتمع عربي مسلم. عملت أنا وزميلاتي بجدية كبيرة لنثبت كفاءتنا وليصبح المتقاضى اليوم يثق بالقاضيات ونزاهتهن".

هذه المجتمعات شيروفرينية بامتياز، فهي دائمة الاحتفال بالزعيمات الغربيات وإنجازاتهم، متناسية الحديث الذي تحتمل إليه.

هؤلاء المحفلون، الذين يعتبرون في أحيان كثيرة الأغلبية الساحقة من المجتمعات العربية، يشرون في ذات الوقت لأي تفكير خرافي ولو كان يخالف المنطق مادام الدين لتطبيقه على واقعهم.

يستحيل الأمر في بلدان عربية أخرى لا تزال تعتبر "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" قانوناً معمولاً به منذ 14 قرناً.

والحديث رواه البخاري في "صحيحه" البخاري. وفق ما يذكر مدونو سيرته، وقد اختار أن يضع في صحيحه سبعة آلاف حديث تقريباً من 600 ألف تقريباً، كان يحفظها بوظيفتها بوضوحها وأحدث صحيحة السند عن الرسول.

لا تنوي المجتمعات العربية، على الأقل في حاضرنا، التنصل من هذا القانون. لكن ما نغفله أن

يزال في العالم العربي. كان بورقيبة يؤمن بأن تحضر المجتمعات يقاس بمدى فاعلية المرأة وحضورها فيها.

اليوم تسعى تونسيان إلى تحقيق حلم عجزت عن تحقيقه كل يوم كنع القاضية والرئيسة السابقة لجمعية القضاة (تجمع نقابي للقضاة غير حكومي)، أول امرأة شاركت في سباق الرئاسة عام 2014، بعد انسحابها من الدور الأول.

ويبقى حلم المرأة التونسية في الوصول إلى منصب رئيس مشروعاً. وتخوض المرشحتان عبير موسى وسلمى اللومي السباق الانتخابي الذي لا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجه.

ورغم أن الانتخابات لا تشكل وحدها الديمقراطية، فإن التونسيين يسعون إلى التحلي بثقافة الديمقراطية، وهي الطريقة التي ترسخ في المجتمع عن طريق التجربة والممارسة.

ينوي الكثير من الناس التصويت لإحدى المرشحتين فيما يرفض آخرون الأمر لكن ليس للأمر علاقة بالوضع الاجتماعي للمرشحة لكن لأن برنامجها غير مقنع فعلاً.

وليس من السهل على المرأة العمل في مجال القضاء في العديد من الدول العربية والإسلامية لأسباب اجتماعية ومعتقدات دينية تعطي الولاية في الحكم والتحكيم للرجال، لكن التجربة في تونس تثبت عكس ذلك.

لقد حققت المرأة التونسية على مدى عقود نجاحات كبيرة في العالم العربي كان سببها الأول إرادة سياسية سنت نوايس حررت المرأة ثم ما لبث أن تقبلها المجتمع رويداً رويداً.

بدأ الأمر في تاريخ تونس المعاصر في صيف 1930 عندما أصدر المفكر المصلح الطاهر الحداد كتابه "أمراتنا في الشريعة والمجتمع" الذي حاول نسف مسلمات مجتمع "محافظ" يرزح تحت الفقر والاستعمار الفرنسي وجوبه بمقاومة اجتماعية شرسة وصلت حد وصمه بالزندقة وتكفيره.

مات الحداد.. ويروي المؤرخون أنه لم يمض وراة جنازته سوى بضعة رجال يوم 7 ديسمبر 1935.

كان على أفكار الحداد أن تبقى حبيسة 20 عاماً إلى حين تبنيتها من الزعيم الحبيب بورقيبة. وترجمت أفكار الحداد إلى قوانين ملزمة في مجلة الأحوال الشخصية التي سنت أشهراً قليلة بعد الاستقلال محدثة ثورة اجتماعية في تونس تردد صداها ولا

